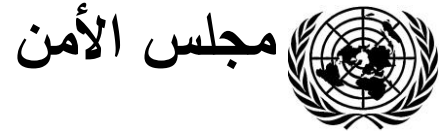


Distr.: General
29 September 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 26 أيلول/سبتمبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة

وفقاً لقرار مجلس الأمن 2628 (2022) والبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي (2023) PSC/PR/COMM.1173، يشرفني أن أحيل طيه (انظر المرفق) الرسالة المؤرخة 22 أيلول/سبتمبر 2023 الموجهة إليكم من رئيس مجلس السلام والأمن، تشرشل إيومبوي - مونونو، التي يحيل بها البيان المذكور أعلاه والتقييم التقني المشترك للمرحلة الأولى من خفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2687 (2023).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) بيدرو كوميساريو أفونسو

الممثل الدائم

منسق الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن



الرجاء إعادة استعمال الورق



**مرفق الرسالة المؤرخة 26 أيلول/سبتمبر 2023 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة**

نيابة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، يشرفني أن أحيل طيه البيان (2023) PSC/PR/COMM.1173، الذي اعتمده مجلس السلام والأمن في جلسته 1173، المعقودة في 14 أيلول/سبتمبر 2023، بشأن الحالة في الصومال وعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (انظر الضميمة الأولى)، والتقييم التقني المشترك للمرحلة الأولى من خفض التدرجي للبعثة (انظر الضميمة الثانية).

وأجريّ التقييم التقني المشترك عملاً بقرار مجلس الأمن 2687 (2023) لتقييم المرحلة الأولى من خفض التدرجي ولوضع معايير المرحلة الثانية منه.

وبالتالي، يسرني أن أحيل من خلالكم الوثيقتين المذكورتين أعلاه لكي ينظر فيهما مجلس الأمن.

(توقيع) تشرشل إيومبوي - مونونو

الممثل الدائم لجمهورية الكاميرون لدى الاتحاد الأفريقي

ورئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لشهر أيلول/سبتمبر 2023

الضميمة الأولى

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

PSC/PR/COMM.1173 (2023)

بيان

اعتمده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته 1173، المعقودة في 14 أيلول/سبتمبر 2023، بشأن الحالة في الصومال وعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال:

إن مجلس السلم والأمن،

إنه يشير إلى جميع قراراته وتصريحاته السابقة بشأن الحالة في الصومال وبشأن بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، ولا سيما البيان [(PSC/PR/COMM.1143 (2023)] المعتمد في جلسته 1043 المعقودة في 7 آذار/مارس 2023، والبيان [(PSC/PR/COMM.1123 (2023)] المعتمد في جلسته 1023 المعقودة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والبيان [PSC/PR/COMM.1068 (2021)] المعتمد في جلسته 1068 المعقودة في 8 آذار/مارس 2022؛ وكذلك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2628 (2022) الذي أُذن فيه بإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتُصبح بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال؛

وإنه يؤكد مجدداً تضامن الاتحاد الأفريقي مع شعب الصومال وحكومته الفيدرالية في تطلعها إلى أن يدوم السلام والأمن والاستقرار والازدهار، الأمر الذي سيعود بالنفع على منطقة القرن الأفريقي والقارة ككل؛ *وإنه يؤكد مجدداً أيضاً* التزام الاتحاد الأفريقي الثابت باحترام السلامة الإقليمية للصومال وسيادته ووحدة؛

وإنه يحيط علماً بالملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها سعادة السفير تشرشل إيوموي - مونونو، الممثل الدائم لجمهورية الكامبيرون لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس السلام والأمن لشهر أيلول/سبتمبر 2023، والملاحظات التي أدلى بها سعادة السفير بانكولي أدوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، وكذلك الإحاطة التي قدمها سعادة السفير سوييف محمد الأمين، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال؛ *وإنه يحيط علماً أيضاً* بالبيانات التي أدلى بها ممثلو حكومة الصومال الفيدرالية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي؛

وإنه يتصرف مجلس السلم والأمن بموجب المادة 7 من بروتوكوله، فإنه:

1 - *يثني* على حكومة الصومال الفيدرالية لمبادرتها المستمرة لامتلاك زمام عمليتي تحقيق الاستقرار والمصالحة في الصومال وقيادتهما، لا سيما في المناطق المحررة، ورحب بالتعاون المستمر بين حكومة الصومال الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية الذي تميز بعقد اجتماعات منتظمة للمجلس الاستشاري الوطني، برئاسة فخامة حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الفيدرالية؛

2 - *يشيد* بفخامة الرئيس حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الفيدرالية، لجهوده المتواصلة ودعمه بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ومفوضية الاتحاد الأفريقي، لمواصلة المساهمة بشكل عام في تحقيق الاستقرار وحماية السلامة الإقليمية للبلاد من هجوم حركة الشباب؛ *ويناشد* حكومة

الصومال الفيدرالية أن تتشاور مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن أي قرار محلي يكون له أي تأثير على أفراد البعثة الانتقالية؛

3 - **يرحب** بتقرير التقييم التقني المشترك، الذي يتضمن تقييم تأثير المرحلة الأولى من الخفض التدريجي، بما في ذلك تقييم الخطر، وأداء البعثة الانتقالية، والدروس المستفادة، واحتياجات التمويل والخطة التفصيلية والجدول الزمني التفصيلي للمرحلة 2 من الخفض التدريجي، بما في ذلك الآثار المترتبة على سحب 3 000 جندي تابع للبعثة الانتقالية بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2023؛ **ويثني** على حكومة الصومال الفيدرالية والبعثة الانتقالية لإنجازها الناجح للتقييم التقني المشترك، بالتعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين؛

4 - **يرحب كذلك** بنتائج اجتماع لجنة تنسيق عمليات الصومال الذي عقد في 6 أيلول/سبتمبر 2023 بشأن طرائق استكمال المرحلة 2 من عملية الخفض التدريجي؛

5 - **يشدد** على أن تقييم الخطر يقر بأن حركة الشباب لا تزال تشكل الخطر الرئيسي الذي يهدد السلام والأمن في الصومال؛ **ويعرب عن قلقه** من احتفاظ حركة الشباب بنفوذها على بعض طرق الإمداد الرئيسية، مما يمكنها من ابتزاز الأموال من الناس بفرضها ضرائب غير قانونية؛

6 - **يكرر كذلك التأكيد** على أهمية تعزيز مكاسب السلام والأمن في الصومال ويقرر، وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2628 (2022) وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2687 (2023)، سحب 3 000 من جنود البعثة الانتقالية بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2023، دون أي شروط وبطريقة منصفة، لمنع حدوث أي فراغ أمني؛ **ويقرر كذلك** سحب 851 من أفراد شرطة البعثة الانتقالية وفقاً لتوجيهات حكومة الصومال الفيدرالية؛

7 - **يشدد** على ضرورة كفالة انسحاب القوات بطريقة لا تجعل البعثة الانتقالية عرضة للهجمات وأن يتم توجيه جميع الجهود نحو تعزيز حماية قوة البعثة الانتقالية أثناء الخفض التدريجي وبعده، وكذلك نحو حماية السكان داخل منطقة عمليات البعثة الانتقالية؛

8 - **يشيد** ببلدان الاتحاد الأفريقي المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لتضحياتها ومساهماتها وتقانيها على مر السنين حتى الآن، من أجل تحقيق السلام في الصومال؛ **ويشيد كذلك** بذكرى جميع من جادوا بأرواحهم في البلد خدمة للإنسانية؛

9 - **يعرب عن بالغ القلق** من الهجمات الأخيرة التي شنتها حركة الشباب، والتي أدت إلى مقتل العديد من الأشخاص وتدمير مرافق وبنى تحتية رئيسية، مما يؤكد حقيقة أن حركة الشباب لا تزال تشكل خطراً كبيراً يهدد السلام والاستقرار في الصومال؛ **ويعرب عن قلقه** من احتمال أن تستغل حركة الشباب أي ثغرات تنشأ أثناء الخفض التدريجي لجنود البعثة الانتقالية، وعددهم 3 000 جندي، أو بعده، في حال لم يتم ذلك الخفض بشكل منصف؛

10 - **يثني** على البعثة الانتقالية لمساهماتها في إضعاف حركة الشباب والحد من تهديدها، ولحمايتها طرق الإمداد الرئيسية والمراكز السكانية والبنى التحتية الحيوية، بما في ذلك المطارات والموانئ؛

11 - **يدين بأشد العبارات** الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الشباب على المدنيين، والبعثة الانتقالية، وقوات الأمن الصومالية، وأعضاء حكومة الصومال الفيدرالية، وكذلك على البنية التحتية في البلد؛

- 12 - **يكرر** طلب حكومة الصومال الفيدرالية برفع حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال وتزويد قوات الأمن الصومالية بالقوة النارية والموارد الكافية لتمكينها من الحد من التهديدات التي تشكلها حركة الشباب؛
- 13 - **يشجع** قوات الأمن الصومالية على مواصلة تعزيز جهودها للاحتفاظ بالقواعد الأمامية للعمليات وتأمين المناطق التي تتسحب منها قوات البعثة الانتقالية؛ **ويطلب** في هذا الصدد إلى الشركاء زيادة دعمهم لقوات الأمن الصومالية، بما في ذلك في مجال تعزيز تشكيل القوات، مع ما يقترن بذلك من قدرات وهياكل، ولا سيما في مجالات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع والطيران، بما في ذلك إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، وذلك لرفع مستوى أدائها؛
- 14 - **يعرب عن قلقه** من التحديات الإنسانية الصعبة ويشجع قوات الأمن الصومالية على إنشاء ممرات آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية، وضمان عدم تأثر الخدمات الأساسية مثل الغذاء والمساعدة الطبية والدعم المنقذ للحياة سلباً؛
- 15 - **يشدد** على الحاجة الماسة إلى إدماج قوات الأمن المحلية في قوات ومؤسسات الأمن الصومالية **ويقر** بأهمية إشراك الولايات الأعضاء في الفيدرالية في عملية خفض التدرجي برمتها ومواصلة تنفيذ هيكل الأمن الوطني؛
- 16 - **يكرر كذلك** قراره بشأن ضرورة تنظيم مؤتمر لإعلان التبرعات لدعم حكومة الصومال الفيدرالية في جهودها الرامية إلى تشكيل القوات، وتحقيق الاستقرار في البلد والتصدي للتحديات الإنسانية الناجمة عن انعدام الأمن وعن الصدمات المرتبطة بتغير المناخ على السواء؛ **ويدعو** الشركاء الثنائيين والدوليين إلى مضاعفة ما يبذلونه من جهود لتقديم الدعم المالي لحكومة الصومال الفيدرالية في جهودها الوطنية؛
- 17 - **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تجري، بالتعاون مع حكومة الصومال الفيدرالية، دراسة لتقييم التقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الفيدرالية في مجالات الإصلاحات، وتشكيل القوات، والاستعداد لتحقيق الاستقرار في البلد، وكذلك لتقييم الاحتياجات لتحديد الدعم المطلوب لمؤازرة حكومة الصومال الفيدرالية في مساعيها إلى إضعاف حركة الشباب وصون سلامة أراضي البلد؛
- 18 - **يطلب أيضاً** من رئيس المفوضية وضع استراتيجية خروج للبعثة الانتقالية تكون قابلة للتطبيق، وهي الاستراتيجية التي ينبغي أن تتضمن مقترحات بشأن استمرار عمل الاتحاد الأفريقي مع الصومال ودعمه له بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2024؛
- 19 - **يطلب كذلك** من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تعجل بتفعيل اللجنة الوزارية للاتحاد الأفريقي المعنية بمكافحة الإرهاب على نحو ما قرره الدورة الاستثنائية السادسة عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي بشأن الإرهاب والتغييرات غير الدستورية للحكومات في أفريقيا، التي عقدت في مالابو، بغينيا الاستوائية، في 28 أيار/مايو 2022؛
- 20 - **يوجه** مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أن تحيل هذا البيان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة امتثالاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2628 (2022)؛
- 21 - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

الضميمة الثانية

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

التقييم التقني المشترك

أيلول/سبتمبر 2023

المحتويات

الصفحة

7	موجز تنفيذي: تقرير التقييم التقني المشترك
9	مقدمة
10	المنهجية
11	الجزء 1: تقييم أثر المرحلة 1 من الخفض التدريجي
11	1-1 تقييم الخطر
13	2-1 تقييم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال
15	3-1 تشغيل القواعد الأمامية للعمليات والتحديات المرتبطة به
15	1-3-أ وظيفة القواعد الأمامية للعمليات
19	1-3-ب خفض التدريجي وأثره على السكان المدنيين
20	4-1 الدروس المستفادة من المرحلة 1 من الخفض التدريجي
21	5-1 احتياجات التمويل
22	الجزء 2: الخطة التفصيلية والجدول الزمني التفصيلي للخفض التدريجي للبعثة الانتقالية
22	خطة 2 خفض التدريجي للإغلاق/التسليم المحتملين للقواعد الأمامية للعمليات
23	الجدول الزمنية للمرحلة 2 من الخفض التدريجي لما عدده 3 000 جندي
23	مناهج مبتكرة لصون المكاسب التي تحققها حكومة الصومال الفيدرالية ميدانياً
24	التوصيات
24	(أ) التوصيات الاستراتيجية والأمنية
24	(ب) التوصيات الإدارية والتنسيقية
25	(ج) التوصيات بشأن التمويل والموارد

موجز تنفيذي: تقرير التقييم التقني المشترك

يلخص هذا الموجز التنفيذي نتائج وتوصيات تقرير التقييم التقني المشترك، الذي يتناول عملية الانتقال الأمني الجارية في الصومال تناولاً شاملاً. ويبحث هذا التقرير الخفض التدريجي للأفراد النظاميين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ونقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية، ويعرض تحليلاً معقداً السمة للتهديدات الحالية والمتجددة، وتقيماً لأداء البعثة الانتقالية، والخاصية الوظيفية للقواعد الأمامية للعمليات والآثار المترتبة على خفض التدريجي، والدروس المستفادة، واحتياجات التمويل الحرجة.

المشهد الأمني والتهديدات المستمرة:

يُسهل التقييم بتسليط الضوء على الديناميات الأمنية المعقدة داخل الصومال. ويبرز التهديدات الهائلة التي تشكلها الجماعات المتطرفة، ولا سيما حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في الصومال. فما زالت حركة الشباب تشكل تهديداً مهيماً، حيث تستخدم الأساليب اللاتماثلية والابتزاز والهجمات المعقدة. ويؤكد الاستخدام الواسع النطاق للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع الحاجة الملحة إلى تقديم الدعم المستمر لقوات الأمن الصومالية من حيث معدات مكافحة تلك الأجهزة والتدريب على استخدامها.

الأبعاد الإنسانية:

في خضم هذه التحديات الأمنية، يواجه الصومال أزمة إنسانية حادة. ويقر التقرير بالجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومة الصومال الفيدرالية والمنظمات الإنسانية الدولية في التصدي لهذه التحديات. فعلى الرغم من حدة الأزمة الهائلة، لا تزال حكومة الصومال الفيدرالية ثابتة في التزامها بحماية رفاه مواطنيها وتجنب وقوع مجاعة. بيد أن تخفيض عدد أفراد البعثة الانتقالية يثير شواغل إزاء استمرار تقديم الخدمات الأساسية إلى الفئات الضعيفة من السكان.

تقييم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال:

يتضمن التقرير تقييماً شاملاً للبعثة الانتقالية، مبرزاً دورها المحوري في تهيئة بيئة مؤاتية للعمليات السياسية وتنفيذ عمليات ناجحة ضد حركة الشباب. ويؤكد على أهمية العمليات التعاونية والإرشاد وحماية البنية التحتية الحيوية. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على قضايا التنسيق بين البعثة الانتقالية وقوات الأمن الصومالية، مع التأكيد على الحاجة الملحة إلى تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنفيذ العمليات المشتركة، وآليات القيادة والتحكم.

الخاصية الوظيفية للقواعد الأمامية للعمليات والتحديات المرتبطة بها:

يدرس التقييم بتعمق عمليات القواعد الأمامية للعمليات ودورها الحاسم في البنية التحتية الأمنية في الصومال. ويدقق في تداعيات عمليات انتقال تلك القواعد على الموارد المجتمعية ويؤكد على المسؤولية الملقاة على عاتق السلطات المحلية عند إغلاقها. ويُستكشف الموقع الجغرافي للقواعد الأمامية للعمليات وعلاقته بالنازحين داخلياً، مما يُظهر تجمّع مواقع النازحين حول المناطق التي تؤمنها القوات الحكومية.

الدروس المستفادة من المرحلة 1 من الخفض التدريجي:

يستخلص التقرير دروساً قيّمة من المرحلة 1 من الخفض التدريجي، مؤكداً على ضرورة تشكيل القوات والاستمرار في تنفيذ هيكل الأمن الوطني. ويشير التقرير إلى التأخيرات في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وغلبة تضارب الأولويات، والدور الحيوي للتخطيط الأمني الشامل.

اللوجستيات والضرورات التمويلية:

يؤكد التقييم على أهمية التمويل والدعم اللوجستي لقوات الأمن الصومالية وهي بصدد الاضطلاع بمسؤوليات أمنية مطردة. ويبرز ضرورة إعادة تقييم الاحتياجات العملية، وتعزيز تدابير حماية القوات، وإعادة تقييم إطار التعاون بين بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وقوات الأمن الصومالية. ويعتبر إجراء استعراض مشترك للأنشطة المقررة والاحتياجات المالية المرتبطة بها أمراً بالغ الأهمية لضمان الانتقال الناجح لقوات الأمن الصومالية.

وختاماً، يلخص هذا الموجز التنفيذي مضمون تقرير التقييم التقني المشترك بشأن الانتقال الأمني في الصومال. ويتناول المشهد الأمني، والشواغل الإنسانية، والدروس المستفادة، والاحتياجات اللوجستية والمالية الأساسية. ويبرز التحديات المتعددة الأوجه التي تواجه الصومال ويؤكد على الدور المحوري للجهود التعاونية بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين في توجيه الصومال نحو مستقبل مستقر وآمن.

مقدمة

- 1 - يمثل نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية مرحلة محورية في مسار الصومال نحو تحقيق السلام والأمن المستدامين. ويطلب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2687 [2023] خفض التدريجي للبعثة الانتقالية الذي يبدأ بالمرحلة 1 المفضية إلى المرحلة 2، في إطار عملية الانتقال هذه. ويبقى الوضع النهائي المتوخى للصومال هو تحقيق قدر أكبر من الأمن من خلال نقل المسؤوليات الأمنية، على مراحل وبصورة مستدامة تراعي الظروف القائمة، من البعثة الانتقالية إلى قوات الأمن الصومالية من خلال تطوير تلك القوات بحيث تكون ميسورة التكلفة وخاضعة للمساءلة وقادرة.
- 2 - ويعرض هذا التقرير التقييم التقني المشترك (الذي يشار إليه أيضا باسم "التقرير") للمرحلة 1 من خفض التدريجي. ويعتمد التقييم على مجموعة كبيرة من المصادر، ومنها تقارير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واتفاق هيكل الأمن الوطني المبرم في آذار/مارس 2023، وولاية البعثة الانتقالية، والتقييمات الميدانية، وتقرير معايير التقييم التقني المشترك للانتقال الأمني في الصومال، والتقييمات العملية، والغاية المتوخاة من ذلك هي بلورة فهم شامل للمرحلة 1 من عملية خفض التدريجي.
- 3 - وأما الغرض الرئيسي المنشود من التقييم التقني المشترك فهو تقييم التقدم المحرز، وتسهيل الضوء على التحديات، وتقييم الدروس المستفادة من المرحلة 1. وسيفيد هذا التقييم في تحديد الطريق المنشود للمضي قدما وفي تسليط الضوء على مجالات التحسين التي تمكّن لمواصلة صوغ تخطيط المرحلة 2 المقبلة من خفض التدريجي وطريقة تنفيذها. وعلاوة على ذلك، يحدد التقييم التقني المشترك المهام والأدوار المختلفة للبعثة الانتقالية داخل القطاعات، بما يشمل مسائل الدعم اللوجستي والتدريب وبناء قدرات قوات الأمن الصومالية. وهو يسعى إلى تحديد الأثر الذي سيحدثه المضي في خفض التدريجي على هذه المهام والأدوار وآثاره المترتبة على المشهد الأمني العام في الصومال.
- 4 - ويتمشى هذا التقييم أيضا مع الولاية المنصوص عليها في الفقرة 40 من الجزء 6 من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2687 [2023] التي ينص على أنه "يطلب مجلس الأمن إلى حكومة الصومال والاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، إجراء تقييم تقني مشترك بحلول 31 آب/أغسطس 2023 لتقييم المرحلة 1 من عملية خفض التدريجي، مع مراعاة الدروس المستفادة من المرحلة 1، ووضع خطة واضحة وجدول زمني للمرحلة 2 من عملية خفض التدريجي". ويتناول التقييم أيضا الفقرة 41 من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2687 [2023] التي ينص على أن مجلس الأمن يطلب إلى الاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال موافاته بحلول 15 أيلول/سبتمبر 2023 بآخر مستجدات استعداداتهما للمرحلة 2 من خفض التدريجي للبعثة الانتقالية، مع مراعاة الدروس المستفادة من المرحلة 1، ووضع خطة واضحة وجدول زمني للمرحلة 2 من عملية خفض التدريجي.
- 5 - واسترشد تقرير التقييم التقني المشترك بالاختصاصات، التي أقرتها حكومة الصومال الفيدرالية والاتحاد الأفريقي والشركاء، والتي جعلت نطاق التقييم يقتصر على تقديم تقييم شامل للمرحلة 1، بما في ذلك الدروس المستفادة والتحديات وأفضل الممارسات، وتقديم خطة تفصيلية وجدول زمني تفصيلي للمرحلة 2. ونظرا لضيق الوقت المخصص للتقييم ولتقييد نطاقه، تروم حكومة الصومال الفيدرالية والاتحاد الأفريقي إجراء التخطيط لتقييم المراحل المتبقية إلى فترة لاحقة.
- 6 - والغرض من تقرير التقييم التقني المشترك هو إرشاد وتوجيه الانتقال الحاسم نحو إيجاد صومال آمن ومستقر.

المنهجية

- 7 - تنقسم المنهجية المتبعة في هذا التقرير إلى جزأين يقابلان المرحلتين المتباينتين من التقييم، وهما:
- (أ) تقييم أثر المرحلة 1 من الخفض التدريجي
- (ب) وضع الخط التفصيلية والجدول الزمني التفصيلي للمرحلة 2 من الخفض التدريجي
- 8 - ويتضمن هذا التقرير تقييما شاملا للقواعد الأمامية للعمليات التي سُلّمت فعلا، مع التركيز على المعايير التالية:
- (أ) الخاصية الوظيفية للقواعد الأمامية للعمليات، بما يشمل الصيانة وحالة المعدات والدعم اللوجستي.
- (ب) الأمن في المنطقة المحيطة بكل قاعدة من القواعد الأمامية للعمليات، مع التركيز بشكل خاص على أنشطة ونوايا حركة الشباب منذ تسليم القاعدة.
- (ج) تقييم الجاهزية العملية لقوات الأمن الصومالية، باستخدام استبيان شامل يركز على قدراتها الحالية وجاهزيتها العملية ويركز أيضا على قدرتها على التكيف وعلى التخطيط للمستقبل.
- 9 - وتعلق الجزء الثاني من المنهجية بوضع خطة تفصيلية وجدول زمني تفصيلي للمرحلة 2 من الخفض التدريجي. وقد نُفذ من خلال تقييم شامل للتهديد الذي تشكله حركة الشباب. واسترشد التخطيط للمرحلة 2 بالدروس المستفادة من المرحلة 1 والتقدم الذي أحرزته البعثة الانتقالية وقوات الأمن الصومالية. وعلاوة على ذلك، حُددت الاعتبارات المتعلقة بالاحتياجات اللوجستية والموارد، بما في ذلك المرتبات، والصندوق الاستئماني لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، والأنصببة المقررة لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال.
- 10 - وتحدد الخطة المقترحة إغلاق القواعد الأمامية للعمليات وتسليمها، كما تحدد الجداول الزمنية الموصى بها لهذه العملية. وفي إطار هذا التقييم، اقترحت عدة نهج من أجل الحفاظ على المكاسب التي حققتها حتى الآن قوات الأمن الصومالية والبعثة الانتقالية.
- 11 - واثُبع في التقييم نهج تشاوري أُشرك فيه جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك شركاء الصومال الدوليون ومؤسسات حكومة الصومال الفيدرالية ووكالاتها المعنية، علاوة على البعثة الانتقالية وقوات الأمن الصومالية. وقد كفل هذا النهج منظورا شاملا يتضمن الرؤى المستقاة من المشاركين مباشرة في عملية الخفض التدريجي والانتقال والدروس المستفادة منها.

الجزء 1: تقييم أثر المرحلة 1 من الخفض التدريجي

- 12 - الغرض من تقييم الأثر هو تقديم استعراض شامل للمرحلة الأولى من الخفض التدريجي لتحديد خطة وجدول زمني واضحين للمرحلة 2 من الخفض التدريجي لعدد أفراد البعثة الانتقالية النظاميين يوضعان في إطار الانتقال الأمني الشامل الأوسع نطاقاً حتى بلوغ الوضع النهائي المستدام، على النحو المتوخى في هيكل الأمن الوطني الخاص بحكومة الصومال الفيدرالية.
- 13 - وينقسم هذا الجزء من تقرير التقييم التقني المشترك إلى عدة أقسام متباينة، بما يضمن دراسة شاملة لعملية الانتقال الأمني وآثارها المتعددة الأوجه. والنهج المتبع في التقرير هو كما يلي:

- (أ) تقييم الخطر
- (ب) تقييم أداء البعثة الانتقالية
- (ج) الخاصية الوظيفية للقواعد الأمامية للعمليات والآثار المترتبة على الخفض التدريجي
- (د) الدروس المستفادة
- (هـ) احتياجات التمويل

1-1 تقييم الخطر

- 14 - الهدف الذي حُدد للمرحلة 1 من الخفض التدريجي والتسليم هو تسهيل قدرة قوات الأمن الصومالية على حفظ الأمن بشكل مستقل، وهي مهمة حاسمة لاستقرار الصومال على المدى الطويل. ومع ذلك، فقد اضطلع بهذه المسؤولية الجديدة في ظل تهديدات متعددة الأوجه تقوض أمن الصومال، وأولها تهديدات الجماعات مثل حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في الصومال. ومع ذلك، تتجلى التحديات بأشكال مختلفة، مثل الأزمة الإنسانية المستمرة وقدرة وإمكانات قوات الأمن الصومالية على التصدي للتهديدات القائمة والإمكانات المتاحة لها للقيام بذلك.

1-1-أ التهديدات الأمنية

- 15 - على الرغم من تراجع قدرات حركة الشباب بسبب العمليات المستمرة الجارية لمكافحة الإرهاب، فإنها لا تزال تشكل أكبر تهديد للسلام والأمن في الصومال وفي منطقة القرن الأفريقي ككل.
- 16 - ولا تزال النية الاستراتيجية لحركة الشباب هي إقامة الخلافة في الصومال، من خلال نشرها التطرف العنيف واستخدامها وسائل أخرى غير عنيفة بما في ذلك الإقناع لتوسيع نطاق نفوذها بتوفير الخدمات وإقامة العدل والدعاية.
- 17 - وتميل الأساليب التي تتبعها حركة الشباب أكثر فأكثر إلى شن هجمات تتسم بالتعقيد واللاتماثلية، بما في ذلك نصبها الكمائن وشنها الغارات المحدودة النطاق واغتيالها الموظفين الحكوميين والمدنيين، مما يقوض عملياً الجهود الرامية إلى بسط سلطة الدولة ويقوض مهام الحكومة. وإلى جانب هذه التهديدات الأمنية المباشرة، وعلى الجبهة الاقتصادية، فإن النفوذ التي تمارسه حركة الشباب على طرق الإمداد الرئيسية ييسر للجماعة ابتزاز مبالغ كبيرة من المال من الناس، مما يمكنها من تدفق للإيرادات غير المشروعة يعزز قدرتها على القيام بالعمليات.

18 - وتعتمد حركة الشباب في استدامتها وفي تمويل عملياتها العسكرية أساسا على ابتزاز الأموال في الصومال تحت ذريعة استحصال "الرَّكَّوات". ومن خلال الابتزاز، تفرض الحركة رسوما مالية بنسبة 2,5 في المائة على الأعمال التجارية وتجمع المواد غير النقدية من شتى العشائر لصالح مقاتليها. وتفرض الحركة أيضا إتاوات على العشائر والمجتمعات المحلية والأعمال التجارية في منطقة نفوذها. وتتيح أيضا وحدات القوات المسلحة الوطنية الصومالية ووحدات البعثة الانتقالية التي تهزمها حركة الشباب فرصا للترؤد من جديد بالأسلحة والذخيرة.

19 - وكنتيجة مباشرة للتهديدات المتعلقة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، هناك حاجة ملحة لمواصلة دعم قوات الأمن الصومالية بمعدات مكافحة تلك الأجهزة وتدريبها على استخدامها، وهي ضرورة تزداد أهمية في كل مرحلة لاحقة من مراحل خفض التدرجي.

1-1-ب التهديدات الإنسانية

20 - بالإضافة إلى تدهور الحالة الإنسانية في الصومال، من المهم الإشارة إلى أن حكومة الصومال الفيدرالية قد اتخذت تدابير هامة لتفادي وقوع مجاعة ولتوفير الموارد والدعم الضروريين لمعالجة الأزمة المستمرة.

21 - وتسعى حكومة الصومال الفيدرالية جاهدة إلى مواجهة هذه التحديات، وذلك بالتعاون مع المنظمات الإنسانية الدولية ومع الشركاء.

22 - وقد بُذلت جهود لتوفير الموارد الأساسية، بما في ذلك الغذاء والمياه النظيفة والرعاية الصحية والمأوى، للمتضررين من الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة على اتخاذ مبادرات لتسوية المنازعات ابتغاء التخفيف من الأسباب الجذرية للنزوح وتعزيز السلام والاستقرار في المناطق المتضررة.

23 - ورغم التحديات الهائلة التي تفرضها الأزمة الإنسانية المستمرة والنزوح، لا تزال حكومة الصومال الفيدرالية ملتزمة بحماية رفاه مواطنيها وتعمل بشكل دؤوب لتجنب وقوع مجاعة ولتقديم الدعم الحيوي خلال هذه الفترة الحرجة.

24 - وسيتطلب خفض التدرجي لعدد أفراد البعثة الآن أن تتولى قوات الأمن الصومالية المسؤوليات الأمنية بقرارات تخطيطية ولوجستية كافية، حيث يُحتمل أن تجد تلك القوات حاليا صعوبة في إدارة العمليات ضد معاقل حركة الشباب وحفظ الأمن في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وعلاوة على ذلك، فإن الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة قد يكون محدودا بدرجة أكبر، وهو الوصول المقيد أصلا. ويمكن أن يؤدي خفض التدرجي إلى تعطيل تقديم الخدمات الأساسية مثل الغذاء والمساعدة الطبية وغيرها من أشكال الدعم المنقذة للحياة.

25 - وفيما يتعلق بحماية المدنيين، لم تشهد مناطق القواعد الأمامية للعمليات التي سُلمت حتى الآن عودة السكان النازحين إليها. ومع ذلك، فإن أي تغيير مفاجئ في الديناميات الأمنية بسبب خفض التدرجي يمكن أن يتسبب في زيادة النزوح أو الحيلولة دون العودة الآمنة للنازحين. وقد تتأثر الثقة بين المجتمعات المحلية والسلطات الصومالية وقوات الأمن الصومالية إذا لم يُستدَم ما تحقق من مكاسب أمنية. وهذا ما سيكون لا محالة، خاصة إذا شعرت المجتمعات المحلية بأنها عُرضة لخطر ازدياد الهجمات الانتقامية نتيجة لنشاط حركة الشباب (الإضرار بمراكز توزيع المياه مثلا) أو نشاط غيرها من الجهات المسلحة

غير التابعة للدولة، على سبيل المثال في حال تنامي العنف بين العشائر وداخلها (هجمات حركة الشباب على قاعدة جيريلى الأمامية للعمليات بعد تسليمها).

26 - وللتخفيف من هذا الخطر، من المهم أن تعزز حكومة الصومال الفيدرالية العمل مع الجهات الفاعلة في مجال الحماية في إطار عمليات التخطيط المستقبلية المشتركة بين البعثة الانتقالية وحكومة الصومال الفيدرالية وقوات الأمن الصومالية المتعلقة بإغلاق أو تسليم القواعد الأمامية للعمليات، وبالتالي ضمان الحصول على معلومات مبكرة يُستَـنار بها في التخطيط. ويلزم تعزيز قدرة قوات الأمن الصومالية والسلطات المحلية على تولي المسؤوليات التي تضطلع بها البعثة الانتقالية حالياً لتجنب حدوث فراغ أمني. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير لضمان عدم تعطل إيصال المساعدة الإنسانية بسبب الخفض التدريجي. وينبغي أن تعمل البعثة الانتقالية وحكومة الصومال الفيدرالية على معالجة الشواغل المتعلقة بحماية المدنيين وأن تكفلاً مراعاة تلك الشواغل على نحو فعال وفي توقيت حسن فيما يتعلق بالمرحلة 2 من الخفض التدريجي.

27 - وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري بنفس القدر أن تشرع حكومة الصومال الفيدرالية في رصد وتحليل تأثير عمليات الإغلاق/التسليم المتوقعة على السكان المحليين للمرحلة 2 من الخفض التدريجي والتسليم. والواقع أن ذلك سيتطلب موارد ووقتاً تُكرّس لإعداد تقييمات مصممة خصيصاً ولتنفيذها.

28 - وتؤكد هذه العوامل الحاجة الملحة إلى موارد إضافية وإلى دعم مسار قوات الأمن الصومالية وحكومة الصومال الفيدرالية نحو الاعتماد على النفس في سياق الانتقال الأمني. ومن الضروري تحقيق زيادة كبيرة في الدعم اللوجستي والمالي المقدم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال لتمكين حكومة الصومال الفيدرالية من الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية وإدارتها بالكامل وللحفاظ على المكاسب التي تحققت من خلال المرحلة 1 من الخفض التدريجي.

29 - وقد تؤثر التهديدات التي يتناولها هذا التقييم، بما في ذلك التهديدات الأمنية التي تشكلها حركة الشباب وتلك الناجمة عن الأزمات الإنسانية المستمرة، تأثيراً كبيراً على عمليات الخفض التدريجي المقبلة إذا لم تعالج أو تخفف حدتها بشكل مناسب. ويمكن أن يؤدي الانسحاب غير المنسق إلى فراغ أمني وإلى تعطيل إيصال المساعدات الإنسانية، ومقاومة المنازعات، وتقويض سلطة الحكومة، وزيادة الخسائر في صفوف المدنيين. واستُنتج من تقييم الخطر ضرورة اتباع نهج شامل يعزز قدرة قوات الأمن الصومالية، ويضمن إيصال المساعدة الإنسانية، ويعزز الحوكمة، ويوسع نطاق سلطة الدولة لضمان انتقال ناجح ومستقر خلال عملية الخفض التدريجي.

2-1 تقييم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال

30 - على الرغم من التحديات الأمنية الكبيرة، تمكنت البعثة الانتقالية من تهيئة بيئة مؤاتية للعمليات السياسية بتوفيرها الدعم الأمني للانتخابات بالاشتراك مع قوات الأمن الصومالية.

31 - وعلاوة على ذلك، نفذت البعثة الانتقالية بنجاح عمليات منفردة وأخرى مشتركة مع القوات المسلحة الوطنية الصومالية، لإضعاف حركة الشباب في كل القطاعات الموجودة في مناطق هيران، وشيبييلي الوسطى، وجلجدود، وجوبا السفلى، وجيدو.

- 32 - ونجحت قوات البعثة الانتقالية في الحفاظ على وجودها في القطاعات، حيث شاركت في الاحتفاظ بمراكز سكانية ذات أولوية وتوفير الحماية للمجتمعات المحلية وكذلك لأفراد الأمم المتحدة، واستمرت في تأمين طرق الإمداد الرئيسية، بما في ذلك المناطق المستعادة من حركة الشباب.
- 33 - واستمر توجيه ومساعدة قوات الأمن الصومالية من خلال التخطيط والتنسيق المشتركين للعمليات ومن خلال الاشتراك في المواقع. وبشكل عام، وجزئياً بفضل هذا التوجيه، حسّنت قوات الأمن الصومالية، إلى حد ما، احترافيتها وقدرتها على تخطيط وتنفيذ العمليات الرئيسية بشكل مستقل. وقد تجلّى ذلك في العمليات الهجومية الناجحة التي نفذها لواء دنوب وقوات جورجور التابعين للقوات المسلحة الوطنية الصومالية وغيرها من وحدات القوات المسلحة الوطنية الصومالية في منطقة هيران، وشيبيلي السفلى، وشيبيلي الوسطى، وغالمودوغ. ويشير الجانب المشرق المتمثل في تسيير الدوريات البرية المشتركة إلى استعداد كلا الجانبين للعمل بشكل مشترك.
- 34 - وتقوم القواعد الأمامية للعمليات التي سلمتها البعثة الانتقالية إلى قوات الأمن الصومالية بدور حاسم في البنية التحتية الأمنية الشاملة للصومال. ونظراً لضيق الوقت وللافتقار إلى الأخصائيين المؤهلين، فقد أتيح التدريب لأفراد قوات الأمن الصومالية بطريقة مخصّصة. وهو ما قد يضرّ بالسلامة العملية للقواعد الأمامية للعمليات. فبسبب عدم تدريب أفراد قوات الأمن الصومالية تدريباً موحداً، يزداد خطر حدوث هفوات عملية في هذه القواعد. ولذلك، يُقترح أن يكون التدريب استباقياً وأن يُنفَّذ سلفاً وبطريقة موحدة.
- 35 - ونتيجة لذلك، ربما يكون التدريب المخصّص قد أسفر، عن غير قصد، عن حلقة تبعية قد تسعى فيها قوات الأمن الصومالية، كلما واجهت تحديات في القواعد الأمامية للعمليات، إلى الحصول على الدعم في صيانة المعدات والتدريب على استخدامها. وهذا يتعارض مع الهدف الأساسي لتسليم تلك القواعد، وهو جعل قوات الأمن الصومالية معتمدة على نفسها.
- 36 - ويمكن أن تشكل هذه التجربة سابقة لعمليات التسليم المقبلة. ومن الأهمية بمكان أن يعيد كل من البعثة الانتقالية ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وقوات الأمن الصومالية النظر في إجراءات التدريب وضمان أن يكون الأفراد المتمركزون في القواعد الأمامية للعمليات مجهزين تجهيزاً كافياً، من حيث المهارات ومن حيث المعدات الوظيفية على السواء، للتعامل مع ما يواجهونه في تلك القواعد من تحديات أمنية.
- 37 - ومع ذلك، فقد وفرت البعثة الانتقالية حماية حيوية للبنية التحتية مثل المطارات والموانئ. وقد ضمن ذلك السلامة وتسهيل حركة السلع والخدمات والأشخاص، والأمران معاً مهمان لتحقيق الاستقرار وتعزيز النمو الاقتصادي.
- 38 - وفي ضوء الأنشطة الانتقالية الجارية، تنفذ القوات المسلحة الوطنية الصومالية عمليات دفاعية وهجومية على حد سواء، مما يشير إلى أن قدراتها تُستنزَف أكثر من اللازم. ومع ذلك، فالأمر يشير أيضاً إلى قدرتها على التكيف وعلى الاضطلاع بأدوار متنوعة. وفي حين أن الهدف الأساسي للبعثة الانتقالية هو تنفيذ الولاية الموكلة إليها من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإن انشغال حكومة الصومال الفيدرالية الأساسي بتنفيذ عمليات هجومية ودفاعية مستقلة قد أدى إلى تضارب الأولويات. والقصد المتوخى أصلاً من ولاية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومن مفهوم العمليات المشترك بين حكومة الصومال الفيدرالية والاتحاد الأفريقي المتمثل في تنفيذ البعثة الانتقالية عمليات الإزالة والتشكيل بشكل مشترك قد يُعرّض للخطر إذا استمر تضارب الأولويات.

39 - وأخيراً، فإن تعزيز القدرات العملية للقوات المسلحة الصومالية من الأهداف التي تركز عليها البعثة الانتقالية. ومن خلال العمل المنسجم مع الشركاء، تعزز القوات المسلحة الصومالية قدرتها على تنفيذ أنشطة التعاون المدني - العسكري ومكافحة عمليات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بما يزيد الجهاز الأمني في المنطقة تعزيزاً.

40 - ويبرز هذا التقييم أيضاً تحديات التنسيق على مستويات متعددة بين البعثة الانتقالية وقوات الأمن الصومالية. فعلى الرغم من وجود مراكز العمليات المشتركة في القطاعات، فإن إشراك القوات المسلحة الصومالية في شؤونها في المراحل الحاسمة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والتخطيط المشترك للعمليات يبدو محدوداً. ومن الشواغل الشاملة المماثلة النقص الواضح في آليات القيادة والتحكم المشتركة بين البعثة الانتقالية وقوات الأمن الصومالية.

41 - وقد أُشيرَ إلى سببين رئيسيين لانعدام التنسيق بين قوات الأمن الصومالية والبعثة الانتقالية في تبادل المعلومات الاستخباراتية. أولاً، تبرز إعادة نشر عدد كبير من أفراد القوات المسلحة الصومالية من القطاع 5 إلى منطقة غالمودوغ في سياق الهجوم الذي شنته حركة الشباب مسألة تضارب الأولويات نتيجة العمليات الهجومية الجارية التي تشنها حركة الشباب، مما يتسبب في نقص الاستمرارية من جانب قوات الأمن الصومالية. وثانياً، تثير وحدات مختلفة تابعة للبعثة الانتقالية شواغل بشأن التصاريح الأمنية المناسبة لأفراد القوات المسلحة الصومالية.

42 - وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يعزى عدم التطابق في تقبل المخاطر بين البعثة الانتقالية وقوات الأمن الصومالية إلى اختلاف الخبرات العملية والأهداف الاستراتيجية والتصورات المتعلقة بمستويات الخطر. ويعود ذلك إلى حد كبير إلى تضارب أولويات قوات الأمن الصومالية والبعثة الانتقالية فيما يتعلق بالأهداف العملية الأساسية لمفهوم العمليات المشتركة بين حكومة الصومال الفيدرالية والاتحاد الأفريقي والأهداف العملية الأساسية لحكومة الصومال الفيدرالية. ويمكن أن يؤدي عدم التوافق هذا، إذا لم يُتجاوز، إلى عدم اتساق الاستراتيجيات العملية، بل قد يُسفر عن ثغرات أمنية محتملة تشوب تخطيط المرحلة 2.

43 - وابتغاء تعزيز آليات التنسيق الفعالة، يمكن للبعثة الانتقالية وقوات الأمن الصومالية معالجة القضايا المحددة بإجرائهما ما يلي:

(أ) **تعزيز التنسيق بين مراكز العمليات المشتركة:** يجب أن تكون مراكز العمليات المشتركة أكثر

شمولاً، مع بروتوكولات واضحة لتبادل المعلومات واتخاذ القرارات والعمليات.

(ب) **التدريب المشترك:** يمكن أن يساعد عقد دورات تدريبية مشتركة في بناء الثقة والتفاهم بين القوات.

ومن شأن الدورات من هذا القبيل أن تُعرّف كلا الجانبين ببروتوكولاتهما وقدراتهما العملية.

3-1 تشغيل القواعد الأمامية للعمليات والتحديات المرتبطة به

3-1-أ وظيفة القواعد الأمامية للعمليات

44 - عقب الخفض التدريجي الناجح لما عدده 2 000 من أفراد البعثة الانتقالية النظاميين، سُلمت ستة من القواعد الأمامية للعمليات، وهي قواعد الحاج علي، وميرتوجو، وعضلة، وأرباكو، وغيريلي، والجزيرة 1، إلى قوات الأمن الصومالية. وتطلبت عملية تسليم هذه القواعد إعداد خطط دقيقة وإجراء تقييمات متعمقة

لضمان أن تكون قوات الأمن الصومالية مجهزة تجهيزا كافيا يمكنها من إدارة المسؤوليات والتحديات الجديدة التي تقترن بعملية الانتقال هذه.

45 - وبالإضافة إلى ذلك، أغلقت قاعدة أمامية للعمليات واحدة، هي قاعدة ميركا أيوب. وقد استرشد قرار إغلاق هذه القاعدة بتحليل استراتيجي للتقييمات الأمنية الشاملة لقدرات القوات المسلحة الوطنية الصومالية وكفاءتها العملية.

46 - ويشير عدم تغير حالة التهديدات الأمنية بعد تسليم القواعد الأمامية للعمليات إلى قوات الأمن الصومالية إلى أن تلك القوات هي على الأقل قادرة على الحفاظ على موقعها الذي كانت تحتله في سياق التهديدات القائمة سابقا. وعلى الرغم من القيود المحتملة المتعلقة بالموارد والتدريب، تمكنت قوات الأمن الصومالية من منع الخصوم من التقدم، وهو أمر جدير بالثناء. وتظهر قدرة قوات الأمن الصومالية على الحفاظ على نفس المستوى الأمني قدرتها على الصمود في وجه التهديدات القائمة.

47 - ومع ذلك، كشف التقييم أنه يلزم أن يكون هناك تحديد واضح للقوات العسكرية ولتسلسل قيادتها وهيكلها، مع تفصيل الوحدات الموجودة وتفصيل قدراتها على السواء. وفي الوقت الراهن، لا تشمل قدرات وحدات القوات المسلحة الوطنية الصومالية المنتشرة في جميع أنحاء الصومال، ولا سيما حول المناطق المجاورة لقواعد العمليات الأمامية، على هيكل تنظيمي كامل ومحدث يسلط الضوء على الثغرات القائمة في القدرات في كل قاعدة من تلك القواعد، الأمر الذي قد تترتب عليه آثار جسيمة.

48 - وسيساعد الهيكل التنظيمي المحدث للقوات المسلحة الوطنية الصومالية على اتخاذ قرارات مستنيرة أثناء العمليات. ويمكن أن يؤدي نقص البيانات عن القدرات الحالية إلى قرارات تكتيكية معيبة، مما قد يؤدي إلى فشل المهام أو وقوع إصابات غير لازمة. وعلى المستوى الاستراتيجي، يمكن أن يضعف ذلك القدرة على صياغة سياسات دفاعية وأمنية متماسكة طويلة الأجل وعلى تخصيص الموارد بكفاءة وتكريس عقيدة عسكرية قوية. وعلاوة على ذلك، فمن دون فهم واضح للوحدات الموجودة والقدرات القائمة، قد تجرى عمليات شراء زائدة عن الحاجة، أو على العكس من ذلك، قد تكون هناك فجوات حرجية في المعدات أو في التدريب أو القوام. ولذلك، فإن وجود هيكل تنظيمي دقيق ومحدث سيساعد في التخطيط اللوجستي، بما يضمن إعادة تزويد الوحدات وتعزيزها حسب الضرورة. وبدون ذلك، قد يكون هناك عدم تطابق بين ما تحتاجه الوحدات وما تتلقاه. والأهم من ذلك، أنه من الصعب التأكد من القدرة القتالية الفعلية للقوة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الإفراط في الثقة أو إلى سوء تقدير قدرات القوات المسلحة الصومالية.

49 - وعلاوة على ذلك، فإن افتقار القوات المسلحة الوطنية الصومالية إلى قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع والجوية يفرضي إلى آثار كبيرة. وتقوم قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع بدور حيوي في توفير فهم في الوقت الفعلي للبيئة العملياتية في مناطق العمليات. ومن دون تلك القدرات، قد تجد القوات المسلحة الوطنية الصومالية صعوبة في الحصول على معلومات استخباراتية في الوقت المناسب عن تحركات العدو أو نقاط قوته أو نواياه، مما يجعلها في وضع اختلال استراتيجي. وبالإضافة إلى ذلك، من الصعب حاليا على القوات المسلحة الوطنية الصومالية اكتشاف التهديدات ومواجهتها في وقت مبكر، مما يؤدي إلى هجمات يشنها الخصوم مثل حركة الشباب بنصب الكمائن. وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع عدد الإصابات مقارنة بتلك التي تلحق بالبعثة الانتقالية.

50 - وبما أن القوات المسلحة الوطنية الصومالية تضطلع بمسؤوليات أمنية إضافية، فإن القدرات الجوية ضرورية ليس فقط للعمليات الهجومية ولكن أيضا للنشر السريع للقوات ولعمليات إجلاء المصابين/الإجلاء الطبي ومهام إعادة الإمداد. وفي الوقت الحالي، تُعاق إلى حد كبير قدرة القوات المسلحة الوطنية الصومالية على التصدي بسرعة للتهديدات الناشئة أو نقل القوات إلى جبهات مختلفة.

51 - وعلاوة على ذلك، تعتمد القوات المسلحة الوطنية الصومالية حاليا اعتمادا قويا على مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في تقديم الدعم اللوجستي عن طريق طائرات الهليكوبتر. وفي حين أن هذا الدعم يكون مفيدا، فإن الإفراط في الاعتماد عليه يمكن أن يؤدي إلى تقييد العمليات، كما يمكن أن يكون حساسا من الناحية السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وأصول الطيران يعني أن قوات الأمن الصومالية تقتصر إلى العمق الاستراتيجي لإبراز قوتها خارج مناطق سيطرتها المباشرة أو ملاحقة الأعداء المنسحبين بشكل فعال. وبدون الدعم المتكامل من قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع والقدرات الجوية، قد تعمل القوات البرية في ظل نقص في التغطية الجوية أو في الاستخبارات في الوقت الحقيقي أو في القدرة على استغلال أصول الطيران لتحقيق مزايا تكتيكية.

52 - ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه حتى لو حصلت القوات المسلحة الوطنية الصومالية على قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وأصول الطيران في المستقبل، فإنها قد تواجه تحديات في تدريب الأفراد على تشغيل وصيانة هذه النظم. وستتطلب ذلك أيضا استثمارات في البنية التحتية في القواعد الجوية ومرافق الصيانة ونظم الاتصال. ويتسم ما هو مطلوب من التكاليف الثابتة/الاستثمار بكونه كثيف رأس المال. فقد تحتاج حكومة الصومال الفيدرالية إلى موارد مالية كبيرة، وهو ما يمكن أن يمثل تحديا بالنظر إلى توقعات الميزانية الحالية للدولة. ومن المرجح أن تحتاج حكومة الصومال الفيدرالية إلى الاعتماد على المساعدات الدولية أو التبرعات أو اتفاقيات الشراء.

53 - وللتخفيف من حدة هذه التحديات، من الأهمية بمكان أن تركز حكومة الصومال الفيدرالية على إقامة شراكات تمكنها من سد هذه الفجوات في القدرات مؤقتا، مع الاستثمار أيضا في التطوير طويل الأجل لقدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع والبنية التحتية للطيران وتدريب الأفراد. ويشمل ذلك الاستفادة من برامج التدريب العسكري الدولية، واستكشاف حلول قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع الفعالة من حيث التكلفة (مثل الطائرات المسيّرة التجارية)، والبحث عن إقامة شراكات دولية لعمليات قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع والطيران المشتركة.

54 - ويؤدي اقتران خفض التدريجي لعدد الأفراد النظاميين التابعين للبعثة الانتقالية وقيام قوات الأمن الصومالية بعمليات هجومية إلى العديد من الآثار الهامة على قوات الأمن الصومالية. وستؤدي المطالب المزدوجة المتمثلة في التكيف مع المناطق المسلّمة حديثا وفي إدارة التعقيدات إلى إجهاد موارد قوات الأمن الصومالية وقدراتها القيادية. ويجب على حكومة الصومال الفيدرالية التأكد من تمكين قوات الأمن الصومالية بما يلزم من قوام وقدرات لملء الفراغ الذي تخلفه قوات البعثة الانتقالية المغادرة. وفي ظل تزامن العمليات الجارية مع الحاجة إلى تأمين المناطق المسلّمة حديثا، قد تجد قوات الأمن الصومالية نفسها مستنزفة. ويمكن أن يؤدي الإفراط في الانتشار إلى انخفاض في قدرات التصدي، مما قد يترك بعض المناطق عرضة للخطر.

55 - ويمكن أن يستغل الخصوم انعدام التنسيق في بعض القطاعات أثناء العمليات. وقد تنظر الجماعات المتمردة مثل حركة الشباب إلى هذه الفترات الانتقالية على أنها لحظات مناسبة لشن الهجمات،

مستفيدة من الهفوات الأمنية المحتملة أو مما قد يحصل من ارتباك. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن جهوداً تُبذل للتصدي لهذه التحديات.

56 - وتتطلب إدارة العمليات إطاراً لوجستياً مُحكماً التنظيم. ويتعين على قوات الأمن الصومالية أن تضمن إمكانية نقل الإمدادات والمعدات والتعزيزات بسرعة إلى حيث تكون هناك حاجة إليها، وخاصة إذا كان الخفض التدريجي للبعثة الانتقالية يؤثر على السلاسل اللوجستية القائمة.

57 - وعلاوة على ذلك، ففي حال وجود تهديد غير متوقع أو عملية اختراق، قد لا يكون لدى القواعد الأمامية للعمليات التي تعاني من نقص في الأفراد قوّة الردع السريع المطلوبة للإسراع بالتصدي، مما قد يؤدي إلى إطالة مدة الاشتباكات أو إلى فقدان السيطرة على أجزاء من تلك القواعد، في أسوأ الحالات. وتجدر الإشارة إلى أن التموّض التكتيكي للقوات المسلحة الوطنية الصومالية يختلف اختلافاً كبيراً عن تموضع البعثة الانتقالية، حيث إن القوات المسلحة الوطنية الصومالية تتسم، من حيث طبيعتها، بقدرة أكبر على الحركة والمرونة. ويشكل إمداد القواعد الأمامية للعمليات الكبيرة بما يكفي من المؤن والذخيرة والمعدات اللازمة تحدياً، خاصة إذا لم يكن بها ما يكفي من الأفراد وإذا كانت الطرق اللوجستية الأساسية عرضة للتهديد. وعلاوة على ذلك، ففي ظل تركيز القوات المسلحة الوطنية الصومالية على شن الهجمات على حركة الشباب، قد تتعرض الموارد المطلوبة، مثل الخدمات اللوجستية والإمدادات ومعدات الاتصال، للضغط، مما قد يعرض الأداء الفعال للقواعد الأمامية للعمليات للخطر.

58 - وقد نجحت القوات المسلحة الوطنية الصومالية في الاحتفاظ بالقواعد الأمامية للعمليات المسلّمة لها. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن القواعد الأمامية للعمليات التي ستُسلّم مستقبلاً قد لا تكون هامشية بطبيعتها. وبالإضافة إلى ذلك قد يرجع النجاح النسبي في هذه المناطق أيضاً إلى قرب البعثة الانتقالية من القواعد الأمامية للعمليات المسلّمة، وهو الوجود الذي ربما يكون رادعاً. وقد لا يكون الأمر قابلاً للتكرار في المناطق النائية حيث لا يكون هناك ردع كامن ناتج عن وجود البعثة الانتقالية أو وجود قوات متحالفة. ولذلك، بالنسبة لتخطيط المرحلة 2، يلزم إجراء تقييم للخطر يأخذ في الاعتبار البعد النسبي للقواعد الأمامية للعمليات، بما يعزز الدعم الموجود في القواعد المزمع تسليمها أو إغلاقها.

59 - وبالنظر إلى هذه التحديات، من الضروري أن تعيد حكومة الصومال الفيدرالية تقييم الضرورة الاستراتيجية للاحتفاظ بالقواعد الأمامية للعمليات الكبيرة، خاصة إذا لم يكن من الممكن تشغيلها على نحو مناسب. ويمكن إيلاء الاعتبار لما يلي:

(أ) **تحديد الأولويات العملية:** إذا اعتبر الهجوم على حركة الشباب أولوية أعلى، فمن الضروري ضمان ألا تصبح القواعد الأمامية للعمليات نقطة من نقاط الضعف. وقد يعني هذا الانسحاب مؤقتاً من بعض القواعد الأمامية للعمليات أو تعزيزها. ويجب على القوات المسلحة الوطنية الصومالية تحديد عدد محدود من القواعد الأمامية للعمليات ذات الأهمية الاستراتيجية والعملية لكي تحتفظ به، كما يتعين عليها التخطيط لذلك.

(ب) **تغيير حجم القواعد الأمامية للعمليات أو نقل موقعها:** اعتماداً على الأهمية الاستراتيجية، يمكن تغيير حجم بعض القواعد الأمامية للعمليات لتيسير القدرة على إدارتها.

(ج) **مضاعفات القوة:** الاستفادة من مضاعفات القوة مثل الطائرات المسيّرة للمراقبة أو نظم الإنذار المبكر أو حتى إدماج الميليشيات المحلية استزادة في استتباب الأمن.

60 - ولذلك، من الأهمية بمكان أن تحافظ حكومة الصومال الفيدرالية على التوازن بين العمليات الهجومية وضمان أمن القواعد الأمامية للعمليات وخاصيتها الوظيفية.

1-3-ب الخفض التدريجي وأثره على السكان المدنيين

61 - أثناء عملية الخفض التدريجي، تخضع القواعد الأمامية للعمليات عادة لأحد الانتقالين الرئيسيين: إما تسليم القاعدة الأمامية للعمليات إلى القوات المسلحة الوطنية الصومالية؛ أو إغلاق القاعدة الأمامية للعمليات كلياً. ويكتسي موقع القواعد الأمامية للعمليات أهمية استراتيجية. فبعضها يكون على مقربة من مراكز المقاطعات، بينما يقع البعض الآخر في مناطق ذات طابع ريفي أكبر، وغالباً ما تكون على طول الطرق الرئيسية الرابطة بين مراكز المقاطعات.

62 - ولا يتمثل دور القواعد الأمامية للعمليات التابعة للبعثة الانتقالية في تقديم الخدمات إلى السكان المدنيين مباشرة. وإنما يهيئ وجودها، مقترناً بوجود قوات الأمن الصومالية، بيئة آمنة. وهذا الاستقرار ضروري لبسط سلطة الدولة بشكل فعال، وضروري كذلك للشركاء المنخرطين في مبادرات تحقيق الاستقرار والمبادرات الإنسانية. والجدير بالذكر أن معظم هذه القواعد الأمامية للعمليات مجهز بمصادر مياه مخصصة لها، مثل الآبار. ويضمن هذا النهج عدم استنزاف تلك القواعد للموارد المجتمعية. وبالإضافة إلى اعتماد كل من القواعد الأمامية للعمليات التابعة للبعثة الانتقالية والقوات المسلحة الوطنية الصومالية على نفسه، تجدر الإشارة إلى أن لهما تاريخ في مشاركة إمدادات المياه الخاصة بهما مع المجتمعات المحلية المجاورة. ومع ذلك، هناك قيود واضحة عند النظر في قدراتهما في مجال الطاقة الكهربائية. فنظراً لمواقع القواعد الأمامية للعمليات، التي غالباً ما تكون على الهوامش، لا تستطيع هذه القواعد عموماً إمداد المجتمعات المحلية أو مراكز المقاطعات المجاورة بالكهرباء.

63 - وإن تداعيات انتقال القواعد الأمامية للعمليات على الموارد المجتمعية تداعيات متعددة الأوجه. فإذا سُلمت قاعدة من القواعد الأمامية للعمليات التابعة للبعثة الانتقالية إلى القوات المسلحة الوطنية الصومالية، فمن المتوقع عموماً أن يتم أيضاً نقل مورد المياه أو البئر المرتبطين بتلك القاعدة. وعلى العكس من ذلك، عند إغلاق قاعدة من تلك القواعد، يتضمن الإجراء النموذجي تفكيك أي معدات بئر مرتبطة بها. ثم يضع هذا الإجراء المسؤولية على عاتق المجتمعات المحلية أو سلطات المقاطعات لتحديد حلول بديلة، مثل شراء المضخات أو المولدات وتركيبها.

64 - ويختلف التأثير على النازحين داخلياً بسبب عمليات انتقال القواعد الأمامية للعمليات باختلاف الموقع الجغرافي للقاعدة. ففي الحالات التي تؤمن فيها قوات الأمن الصومالية مركزاً للمقاطعة، يلاحظ أنه يكون هناك تأثير ضئيل على مواقع النازحين داخلياً وعلى تقديم الخدمات لهم. والدليل على ذلك واضح في مناطق مثل بلدين. ومع ذلك، فإن الديناميات تتغير قليلاً في المناطق الريفية. فقد تكون في مواقع مثل كوريلو أو ميرتوجو في هرشيبيلي عدد محدود من مستوطنات النازحين داخلياً. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان الاعتراف بأن الغالبية العظمى من مواقع النازحين داخلياً تقع أساساً داخل مراكز المقاطعات.

65 - ولتبيان سياق أوسع للعلاقة بين قاعدة من القواعد الأمامية للعمليات والنازحين داخلياً، يُذكر أن من بين 67 من القواعد الأمامية للعمليات الحالية التي تقع ضمن مسؤولية البعثة الانتقالية، هناك المئات من مواقع النازحين داخلياً في المناطق المحيطة بها. والتموضع الاستراتيجي لمواقع النازحين داخلياً هذه أمر واضح، حيث يتجمع العديد منها حول مناطق آمنة ومحمية، وخاصة عواصم الولايات ومراكز المقاطعات.

وتقع مهمة حفظ الأمن وضمان الوصول إلى مواقع النازحين داخليا هذه في الغالب على عاتق قوات الأمن الحكومية. ويمكن للمرء أن يلاحظ هذه الديناميكية في أماكن مثل بلدوين. فالكثير من مواقع النازحين داخليا يحيط بالبلدة. ومع ذلك، فإن قاعدة البعثة الانتقالية الموجودة في المطار ليس لديها تفويض لحماية مخيمات النازحين هذه أو للإشراف عليها. ويرجع تموضع تلك المواقع حول بلدوين في المقام الأول إلى البنية التحتية الأمنية الشاملة للبلدة.

4-1 الدروس المستفادة من المرحلة 1 من الخفض التدريجي

66 - رغم التحديات، عملت اللجنة التقنية الثلاثية المؤلفة من ممثلين عن حكومة الصومال الفيدرالية والبعثة الانتقالية ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال على ضمان إنجاز المرحلة 1 من الخفض التدريجي لما عدده 2 000 من الجنود من منطقة البعثة ضمن الجدول الزمني المحدد في 30 حزيران/يونيه 2023. وتشمل بعض الدروس الهامة المستفادة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(أ) الدروس الاستراتيجية المستفادة

- (1) يعدّ دمج قوات الأمن التابعة لحكومة الصومال الفيدرالية وتلك التابعة للولايات الأعضاء في الفيدرالية أمرا بالغ الأهمية لاستدامة استلام القواعد الأمامية للعمليات والاحتفاظ بها ولحماية السكان.
- (2) تكتسي مشاركة سلطات الولايات الأعضاء في الفيدرالية في المسائل المتعلقة بالخفض التدريجي بما يتمشى مع هيكل الأمن الوطني أهمية بالغة.
- (3) أدى التأخر في اتخاذ القرارات على المستوى الاستراتيجي إلى إعاقة تنفيذ الخفض التدريجي في أوانه.

(ب) الدروس المستفادة المتعلقة بالأمن

- (1) استُنتج وجود تضارب في الأولويات الأمنية بين قوات حكومة الصومال الفيدرالية والبعثة الانتقالية. فقد أبلغت اللجنة التقنية الثلاثية بأن الشرط ذي الأولوية بالنسبة لحكومة الصومال الفيدرالية هو تنفيذ عمليات هجومية وليس استلام القواعد الأمامية للعمليات. أما ولاية البعثة الانتقالية، فتشمل حماية المراكز السكانية الرئيسية وكفالة حماية القوات.
- (2) استُنتج لزوم إعمال مفهوم العمليات المشترك لحكومة الصومال الفيدرالية والقوات المسلحة الوطنية الصومالية فيما يتعلق بمراحل الخفض التدريجي اللاحقة في وقت مبكر ابتغاء التخطيط السليم الحسن التوقيت.
- (3) تقتضي ضرورة تعزيز واستمرار حماية القوات أن تحتفظ البلدان المساهمة بقوات بالقوات المخصصة للخفض التدريجي على نفقتها الخاصة.
- (4) استُنتج عدم وجود تخطيط أمني شامل يتعلق بالمراكز السكانية المحيطة بالقواعد الأمامية للعمليات.

(ج) الدروس المستفادة في مجال الإدارة

- (1) لم تكن الجداول الزمنية للتسليم/الاستلام داعمة لتنفيذ عملية خفض التدرجي في الوقت المناسب، بما في ذلك توجيه جنود القوات المسلحة الوطنية الصومالية استعدادا لتولي المسؤوليات الأمنية.
- (2) ينبغي تشجيع الاستعانة بالمتعاقدين المحليين، مع الاستعانة بالمتعاقدين من مقديشو كملاذ أخير بسبب ضيق الوقت وابتغاء تسهيل نقل القوات والمعدات في الوقت المناسب.
- (3) ينبغي أن تسلم إلى القوات المسلحة الوطنية الصومالية في القواعد الأمامية للعمليات معدات قابلة للتشغيل.
- (4) ثمة حاجة إلى زيادة قدرات وإمكانات القوات المسلحة الوطنية الصومالية، على وجه الخصوص فيما يتعلق بقدرات الطيران والقدرات اللوجستية وقدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

5-1 احتياجات التمويل

- 67 - تعتبر احتياجات التمويل اللازمة لمواصلة استلام قوات الأمن الصومالية المسؤوليات الأمنية من البعثة الانتقالية حاسمة لنجاح تنفيذ هيكل الأمن الوطني. وهذه الاحتياجات حاسمة في المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال والأنصبة المقررة للمكتب.
- 68 - ويظل الصندوق الاستئماني لقوات الأمن الصومالية ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال آلية مالية حيوية تدعم العمليات الهجومية التي تنفذها قوات الأمن الصومالية. فهي تتيح الموارد لوسائل الدعم غير الفتاكة مثل الدعم اللوجستي وبناء القدرات. والمساهمات في هذا الصندوق حاسمة الأهمية لاستمرار تقديم هذه الخدمات، التي لا غنى عنها لنجاح تنفيذ عملية الانتقال الأمني. ونظرا لتحول نسق العمليات إلى الهجوم على حركة الشباب وإلى تطوير قوات الأمن الصومالية لتكون قوة محترفة وقادرة، يعتبر الدعم اللوجستي الحالي غير كاف. ونتيجة لزيادة الطلب على اللوجستيات المفترضة، ينبغي إعادة تقييم الاحتياجات العملية لقوات الأمن الصومالية بالنظر إلى اضطلاعها بمسؤوليات إضافية مستلزمة من البعثة الانتقالية وإلى تكاليف الأنشطة الانتقالية المقررة. وسيضمن ذلك حصول قوات الأمن الصومالية على الموارد المالية اللازمة لمواصلة أنشطة الانتقال وبلوغ الوضع النهائي المنشود بحلول مَتَم عام 2024.
- 69 - ولذلك، من الضروري أن تجري حكومة الصومال الفيدرالية والأمم المتحدة استعراضا مشتركا للأنشطة المقررة والتكاليف المرتبطة بها لتقدير المساهمات اللازمة للصندوق الاستئماني لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، حيث أن أنشطة الانتقال، بما في ذلك خفض التدرجي، هي أنشطة جارية.
- 70 - وفي إطار المسؤولية المتزايدة التي تتحملها قوات الأمن الصومالية في أعقاب المرحلة 1 من خفض التدرجي لعدد أفراد البعثة الانتقالية، أظهرت قوات الأمن الصومالية كفاءات عملياتية ومالية جيدة بالثناء. فقد أبانت تلك القوات عن التزام بالمساءلة، كما أظهرت مسؤولية مالية نموذجية. وتؤكد الإدارة الموثوقة للأموال، إلى جانب الأدلة على الكفاءة العملية، استعداد قوات الأمن الصومالية لإدارة واستخدام أي دعم إضافي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال على نحو فعال، كما يرد تبيانها في تقرير معايير التقييم التقني المشترك للانتقال الأمني في الصومال. وتشدد حكومة الصومال الفيدرالية على

الأهمية الحاسمة لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في تعزيز دعمه اللوجستي لقوات الأمن الصومالية في الوقت الذي تستلم فيه المزيد من المسؤوليات من البعثة الانتقالية.

71 - وتبرز هذه التحديات الحاجة إلى إجراء استعراض متعمق وربما إعادة تقييم هيكل التعاون الحالي بين البعثة الانتقالية ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وقوات الأمن الصومالية. ومع استمرار الخفض التدريجي للبعثة الانتقالية، تزداد أهمية قدرة قوات الأمن الصومالية على العمل بشكل مستقل، مع توافرها على خاصة وظيفية كاملة. وتكتسي معالجة أوجه القصور اللوجستية والعملياتية هذه أهمية قصوى لتحقيق استقرار الصومال وأمنه.

الجزء 2: الخطة التفصيلية والجدول الزمني التفصيلي للخفض التدريجي للبعثة الانتقالية

خطة الخفض التدريجي للإغلاق/التسليم المحتملين للقواعد الأمامية للعمليات

72 - شكلت اللجنة الثلاثية في نيسان/أبريل من هذا العام بين حكومة الصومال الفيدرالية والبعثة الانتقالية ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال لتنسيق المرحلة 1 من الخفض التدريجي لما عدده 2 000 جندي. واحتفظت بالجنة نفسها لتنسيق المرحلة 2 من الخفض التدريجي لما عدده 3 000 جندي، وبناء على ذلك، بدأ عملها في أوائل تموز/يوليه 2023. وخلال عمل اللجنة، قدمت البعثة الانتقالية اقتراحا يتضمن 15 قاعدة أمامية للعمليات على أساس الترتيب التناسبي بنسبة 30 في المائة من مجموع القوام المنشور التابع للبلدان المساهمة بقوات. ولم توافق حكومة الصومال الفيدرالية على هذا الاقتراح بسبب ما اعتبرته أولويات تكتيكية وعملياتية وأمنية. واتخذ قرار مشترك من قبل البعثة الانتقالية وحكومة الصومال الفيدرالية ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تم التوصل فيه إلى اقتراح مختلط يسفر عن أعداد القوات التالية وعن 10 قواعد أمامية للعمليات، على النحو المبين في الجدول أدناه.

الترتيب التسلسلي	القطاع	البلدان المساهمة بقوات	حصصة الأفراد المخفض عدد	القواعد الأمامية للعمليات الخاضعة للتسليم/الاستلام أو الإغلاق	ملاحظات
1 -	1	قوات الدفاع الشعبية الأوغندية	734	قاعدة ستيت هاوس	التسليم/الاستلام من قبل القوات المسلحة الوطنية الصومالية
2 -	2/6	قوات الدفاع الكينية	754	قاعدة مبنى البرلمان قاعدة بور خاجي قاعدة ساريلي	التسليم/الاستلام من قبل القوات المسلحة الوطنية الصومالية إغلاق إغلاق
3 -	3	قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية	507	قاعدة مطار كيسمايو القديم 2	التسليم/الاستلام من قبل قوات الأمن في جوبالاند
4 -	4	قوات الدفاع الوطنية الجيبوتية	271	قاعدة مطار كيسمايو القديم 1	التسليم/الاستلام من قبل قوات الأمن في جوبالاند
5 -	5	قوات الدفاع الوطنية البوروندية	734	قاعدة دوسمريب قاعدة بيو - كادي	التسليم/الاستلام من قبل القوات المسلحة الوطنية الصومالية
				قاعدة راجا - سيلبي قاعدة قوريلو	التسليم/الاستلام من قبل القوات المسلحة الوطنية الصومالية
المجموع			3 000		

الجدول الزمنية للمرحلة 2 من الخفض التدريجي لما عدده 3 000 جندي

الترتيب التسلسلي الأنشطة المتوافقة مع إجراءات التشغيل الموحدة/المبادئ التوجيهية لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال التاريخ

31 آب/أغسطس – 10 أيلول/سبتمبر 2023	عمليات الاستطلاع الخاصة بالقواعد الأمامية للعمليات	1 -
12-10 أيلول/سبتمبر 2023	تسليم القواعد الأمامية للعمليات ذات الأولوية الأولى	2 -
12 أيلول/سبتمبر 2023	ج - تسليم قوات الدفاع الكينية قاعدة مطار كيسمايو القديم 1 في القطاع 6	
12 أيلول/سبتمبر 2023	د - تسليم قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية قاعدة مطار كيسمايو القديم 2 في القطاع 6	
14 أيلول/سبتمبر 2023	تسليم القواعد الأمامية للعمليات ذات الأولوية الثانية	3 -
14 أيلول/سبتمبر 2023	أ - تسليم قوات الدفاع الوطني البوروندية قاعدة بيو - كادي في القطاع 5	
27-21 أيلول/سبتمبر 2023	تسليم/إغلاق القواعد الأمامية للعمليات ذات الأولوية الثالثة	4 -
21 أيلول/سبتمبر 2023	أ - إغلاق قاعدة بور خاجي في القطاع 2 التي تشغلها قوات الدفاع الكينية	
22 أيلول/سبتمبر 2023	ب - إغلاق قاعدة سيريلي في القطاع 2 التي تشغلها قوات الدفاع الكينية	
24 أيلول/سبتمبر 2023	ج - تسليم قوات الدفاع الوطنية الجيبوتية قاعدة دوسمريب في القطاع 4	
25 أيلول/سبتمبر 2023	د - تسليم قوات الدفاع الشعبية الأوغندية قاعدة مبنى البرلمان في القطاع 1	
25 أيلول/سبتمبر 2023	هـ - تسليم قوات الدفاع الشعبية الأوغندية قاعدة ستيت هاوس في القطاع 1	
26 أيلول/سبتمبر 2023	و - إغلاق قاعد راغا سيللي في القطاع 5 التي تشغلها قوات الدفاع الوطنية البوروندية	
27 أيلول/سبتمبر 2023	ز - إغلاق قاعد قوريلو في القطاع 5 التي تشغلها قوات الدفاع الوطنية البوروندية	
28 أيلول/سبتمبر 2023	إكمال وثائق التسليم	5 -
29 أيلول/سبتمبر 2023	مراسم حفل التسليم الرسمي	6 -

مناهج مبتكرة لصون المكاسب التي تحققها حكومة الصومال الفيدرالية ميدانيا

73 - يجب أن تستمر القوات المسلحة الوطنية الصومالية في تشكيل قوات الأمن التابعة للولايات الأعضاء في الفيدرالية والمليشيات المحلية لدعم القوات المسلحة الصومالية في العمليات الهجومية. ويطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تقديم الدعم إلى تلك القوات التابعة للولايات الأعضاء في الفيدرالية.

74 - وستقوم البعثة الانتقالية بعمليات هجومية متنقلة لكي تدعم القوات المسلحة الوطنية الصومالية، ولكي تؤمن، في الوقت ذاته، المنشآت الحيوية التابعة للحكومة والأمم المتحدة والوكالات المنتسبة لها والشركاء الدوليين والمراكز المأهولة بالسكان وطرق الإمداد الرئيسية، ولكي تدعم أيضا عمليات المساعدة الإنسانية التي ستكون ضمن حدود منطقة المسؤولية.

75 - ونتوقع نشر مضاعفات القوة مثل طائرات الهليكوبتر بحلول تشرين الأول/أكتوبر لإدخال وإخراج القوات وتقديم الدعم الجوي عن قرب لدعم العمليات الهجومية المشتركة.

76 - وينبغي دعم الشركاء بقدرات الدعم الجوي عن قرب مثل الطائرات المسيّرة المسلحة وجمع المعلومات الاستخباراتية لدعم العمليات المشتركة.

77 - وينبغي اتخاذ تدابير للاحتفاظ بالمناطق المحررة سواء من القوات المحلية أو قوات الأمن الصومالية، وذلك للمحافظة على ما يتحقق من مكاسب.

التوصيات

78 - تضمّن تقرير التقييم التقني المشترك تحليلاً شاملاً للتحديات والفرص المتعلقة بالدروس المستفادة من المرحلة 1 من الخفض التدريجي، وتلك المستفادة من التخطيط للمرحلة 2. وبناءً على رؤى التقرير ونتائجه، تُقترح التوصيات التالية لتوجيه أصحاب المصلحة المشاركين في هذا الانتقال الحاسم:

(أ) التوصيات الاستراتيجية والأمنية

- (1) **تعزيز التكامل:** ينبغي تعزيز المزيد من التكامل والتعاون بين قوات الأمن التابعة لحكومة الصومال الفيدرالية وتلك التابعة للولايات الأعضاء في الفيدرالية. وهذا التآزر محوري لنقل المسؤوليات الأمنية على نحو متنسق ومستدام.
- (2) **مواصلة تنفيذ هيكل الأمن الوطني الخاص بحكومة الصومال الفيدرالية:** ينبغي إشراك سلطات الولايات الأعضاء في الفيدرالية بشكل استباقي في عمليات صنع القرار المتعلقة بالانتقال الأمني. وينبغي مواصلة هذه العمليات مع هيكل الأمن الوطني لضمان مراعاة وجهات النظر والأولويات المحلية.
- (3) **تنسيق الأولويات الأمنية:** ينبغي إيجاد حل لتضارب الأولويات الأمنية بين حكومة الصومال الفيدرالية وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وينبغي ضمان التوافق الواضح بين أهداف ولاية البعثة الانتقالية والأهداف الأمنية لحكومة الصومال الفيدرالية، لا سيما فيما يتعلق بالعمليات الهجومية وباستلام القواعد الأمامية للعمليات.
- (4) **التخطيط الأمني الشامل:** ينبغي تطوير وتنفيذ خطط أمنية شاملة للمراكز السكانية المحيطة بالقواعد الأمامية للعمليات. وينبغي أن تأخذ تلك الخطط في الاعتبار الديناميات الأمنية الفريدة لكل منطقة وتضمن سلاسة إنجاز عمليات الانتقال.

(ب) التوصيات الإدارية والتنسيقية

- (1) **بناء وتعزيز قدرات وإمكانات قوات الأمن الصومالية:** ينبغي الاستثمار في قدرات وإمكانات القوات المسلحة الوطنية الصومالية، لا سيما في مجالات قدرات الطيران والقدرات اللوجستية وقدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. وهذه التحسينات حيوية لقدرة قوات الأمن الصومالية على العمل بفعالية واستقلالية.
- (2) **ضمان تسليم المعدات على نحو فعال:** إعطاء الأولوية لتسليم معدات قابلة للتشغيل في القواعد الأمامية للعمليات إلى القوات المسلحة الوطنية الصومالية للحفاظ على السلامة العملية.
- (3) **تحسين الجداول الزمنية للتسليم/الاستلام:** ينبغي تنقيح الجداول الزمنية للتسليم/الاستلام لتكون أكثر دعماً لتنفيذ عملية الخفض التدريجي في الوقت المناسب. وينبغي إتاحة الوقت الكافي لتوجيه جنود القوات المسلحة الوطنية الصومالية استعداداً لتولي المسؤوليات الأمنية.

(ج) التوصيات بشأن التمويل والموارد

- (1) **استعراض احتياجات التمويل:** ينبغي الاشتراك في إجراء استعراض شامل للأنشطة المقررة والتكاليف المرتبطة بها لتقدير المساهمات اللازمة للصندوق الاستئماني لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. وينبغي إعادة تقييم احتياجات الدعم اللوجستي مع تسلم قوات الأمن الصومالية مسؤوليات إضافية من البعثة الانتقالية.
- (2) **تعزيز الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال:** ينبغي الاعتراف بالكفاءة المالية الجديرة بالثناء التي أبانت عنها قوات الأمن الصومالية في إدارة الأموال والعمليات. وفي ضوء ذلك، ينبغي تعزيز الدعم اللوجستي الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية لزيادة تعزيز قدراتها الانتقالية.
- (3) **استعراض هيكل التعاون:** ينبغي إجراء استعراض متعمق لهيكل التعاون بين البعثة الانتقالية ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وقوات الأمن الصومالية. وينبغي التأكد من إعطاء أهمية بالغة لقدرة قوات الأمن الصومالية على العمل بشكل مستقل مع توافرها على خاصية وظيفية كاملة. وينبغي معالجة أوجه القصور اللوجستية والعملياتية ضمانا لتحقيق الاستقرار والأمن في الصومال.